

وإذ تلاحظ قرار الفونو العام إدخال توكيلاو في معاهدة مصائد الأسماك المبرمة بين بلدان المنطقة وتؤكد على أهمية حماية حق شعب توكيلاو في التمتع الكامل بموارده البحرية .

وإذ تلاحظ أيضاً المعارضة الشديدة التي أعرب عنها شعب توكيلاو لإجراء التجارب النووية في منطقة المحيط الهادئ وقلقته من أن هذه التجارب تشكل تهديداً خطيراً للموارد الطبيعية للإقليم ولتنميه الاجتماعية والاقتصادية .

وإذ تلاحظ مع التقدير المساعدة التي تقدمها لتوكيلاو الدولة القائمة بالإدارة والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . من أجل إنعاش وتعبر الجزر عقب الكوارث الطبيعية التي حلت بها في عام ١٩٨٧ .

وإذ تشير إلى إيفاد الأمم المتحدة بعثات زائرة إلى الإقليم في الأعوام ١٩٧٦ و ١٩٨١ و ١٩٨٦ .

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة . وترى ضرورة إبقاء إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى توكيلاو في وقت مناسب قيد الاستعراض .

١ - توافق على الفصل المعلق بتوكيلاو من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٨) :

٢ - تؤكد من جديد حق شعب توكيلاو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال تنفيذ الإعلان الذي ينطبق انطباقاً كاملاً على توكيلاو :

٤ - تحث حكومة نيوزيلندا ، الدولة القائمة بالإدارة ، على أن تواصل احترامها الكامل لرغبات شعب توكيلاو في الاضطلاع بالتنمية السياسية والاقتصادية للإقليم بغية المحافظة على تراثه الاجتماعي والثقافي وعلى تقاليده :

٥ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة ، بالساور مع الفونو (المجلس) العام لتوكيلاو ، مواصلة توسيع نطاق مساعدتها الإنمائية المقدمة لتوكيلاو :

٦ - تحث الدولة القائمة بالإدارة ، والدول الأعضاء الأخرى ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، على مواصلة تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة لتوكيلاو من أجل إنعاش الجزر ونعيمها ،

بغية تمكينها من تعويض الخسائر التي تكبدتها من جراء الكوارث الطبيعية في عام ١٩٨٧ :

٧ - تدعو الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى ، إلى تقديم ، أو مواصلة تقديم ، كل ما يمكن من مساعدة إلى توكيلاو ، وذلك بالتساور مع الدولة القائمة بالإدارة ومع شعب توكيلاو :

٨ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى توكيلاو في وقت مناسب وبالتساور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٥٩

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨

٣٦/٤٣ - مسألة أنغيلا

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة أنغيلا ،

وقد درست الفصول ذات الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٢) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بأنغيلا ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، قرار الجمعية العامة ٨٠/٤٢ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(٢٣) ،

وإذ تلاحظ السياسة المعلنة لحكومة المملكة المتحدة ، الدولة القائمة بالإدارة ، بأنها على استعداد للاستجابة على نحو موات

(٢٢) المرجع نفسه . الدورة الثالثة والأربعون . الملحق رقم ٢٣ (A/43/23) . الفصول الثالث والرابع والتاسع .

(٢٣) المرجع نفسه . الدورة الثالثة والأربعون . اللجنة الرابعة . الجلسة ١٣ . والمصوب .

١ - توافق على الفصل المعلق بأنغيلا من نهر سر اللجنة الخاصة المعينه بحاله تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٨) :

٢ - تؤكد من جديد حق شعب أنغيلا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم وموقعه الجغرافي وعدد سكانه وموارده الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر، بأي حال من الأحوال، ممارسة شعب الإقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على أنغيلا :

٤ - تكرر التأكيد على أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، هي المسؤولة عن أن تهيم في أنغيلا الظروف التي تمكن شعبها من أن يمارس بحرية ودون تدخل، وعن اطلاع تام على الخيارات المتاحة، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ولسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة :

٥ - تؤكد من جديد أن شعب أنغيلا هو نفسه الذي يقرر بحرية في نهاية المطاف مركزه السياسي في المستقبل وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، أهمية تعزيز الوعي بين شعب الإقليم للإمكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال :

٦ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، اتخاذ التدابير اللازمة بهدف تعزيز اقتصاد الإقليم وتنويعه :

٧ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، تقديم المساعدة اللازمة لزيادة توظيف السكان المحليين في الخدمة المدنية، وغيرها من قطاعات الاقتصاد :

٨ - تحث أيضاً الدولة القائمة بالإدارة على اتخاذ تدابير فعّالة، بالتعاون مع حكومة الإقليم، لصون وضمان حق شعب أنغيلا غير القابل للتصرف في امتلاك موارده الطبيعية والتصرف فيها، بما في ذلك موارده البحرية، وفي تحقيق ومواصلة السيطرة على تنمية هذه الموارد في المستقبل :

٩ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل اتخاذ كل التدابير اللازمة، بالتعاون مع حكومة الإقليم، للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات :

لرغبة شعب الإقليم العرب عنها صراحة فيما يتعلق بمسألة الاستقلال^(٢٩) .

وإذ تلاحظ قرب نظر المجلس النيابي للإقليم وحكومة المملكة المتحدة في توصيات لجنة استعراض الدستور، وإذ تلاحظ الأولوية التي توليها حكومة الإقليم لتنفيذ فوائدها أنغيلا .

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية، وتضع في اعتبارها ضرورة القيام على سبيل الأولوية بتنوع اقتصاده وزيادة ثقوبته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي .

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم، وتلاحظ استمرار نمو اقتصاد الإقليم الذي يعزى إلى حد بعيد إلى التوسع في صناعتي السياحة والتشييد .

وإذ تعرب عن قلقها إزاء العمليات غير المسروعة المستمرة التي تقوم بها السفن الأجنبية لصيد الأسماك داخل المياه الإقليمية لأنغيلا، وترحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة الإقليم لحماية الموارد البحرية والحفاظ عليها .

وإذ تشدد على أهمية وجود خدمة مدنية فعّالة تعمل بكفاءة، وتلاحظ التدابير التي تتخذها حكومة الإقليم بهدف تخفيف حدة مشكلة البطالة وزيادة فرص العمل .

وإذ تلاحظ مع القلق تعرض الإقليم لأنشطة الاتجار بالمخدرات وما يتصل بذلك من أنشطة .

وإذ تلاحظ مساهمة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنمية الإقليم .

وإذ تلاحظ أيضاً أن أنغيلا قد أصبحت في عام ١٩٨٧ عضواً في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، وأنها تواصل مشاركتها في الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية الأخرى وتبدي اهتماماً نشطاً بها .

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٨٤ .

وإذ تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة فعّالة للتأكد من الحالة في الأقاليم الصغيرة، وترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى أنغيلا في وقت ملائم ينبغي أن تظل قيد الاستعراض .

القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنوع اقتصاده وزيادة تنوعه بتعدد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تلاحظ التدابير التي تتخذها حكومة الإقليم للنهوض بالإنتاج الزراعي بهدف التقليل من اعتماد الإقليم على المؤن المستوردة ،

وإذ تعرب عن قلقها لأن الممتلكات والأراضي مازال يملكها ويقوم بتعميرها إلى حد بعيد مستثمرون من الخارج ،

وإذ تلاحظ أن نسبة كبيرة من القوى العاملة في الإقليم من المغتربين ،

وإذ تلاحظ مع القلق تعرض الإقليم لأنشطة الاتجار بالمخدرات وما يتصل بذلك من أنشطة ،

وإذ تلاحظ مع التقدير استمرار مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك المؤسسات الإقليمية في تنمية الإقليم ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٧ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتأكد من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وترى ضرورة إبقاء إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر كايمان في وقت مناسب قيد الاستعراض ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر كايمان من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٨) ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر كايمان غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر ، بأي حال من الأحوال ، ممارسة شعب الإقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق على جزر كايمان ؛

٤ - تكرر التأكيد على أن من مسؤولية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، أن تهيب في الإقليم الظروف التي تمكن شعب جزر الإقليم من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ؛

١٠ - تكرر طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل التماس المساعدة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك من الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى ، في تنمية وتعزيز اقتصاد أنغولا ؛

١١ - تكرر أيضاً طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل بذل كل جهد لتيسير وتشجيع مشاركة الإقليم في المنظمات الإقليمية والدولية ؛

١٢ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى أنغولا في وقت ملائم وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٥٩

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨

٣٧/٤٣ - مسألة جزر كايمان

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر كايمان ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٢) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر كايمان ، وبصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٨٥/٤٢ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وقد استمعت إلى البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(٢٣) ،

وإذ تلاحظ السياسة المعلنة لحكومة المملكة المتحدة ، الدولة القائمة بالإدارة ، بأنها على استعداد للاستجابة على نحو موات لرغبة شعب الإقليم المعرب عنها صراحة فيما يتعلق بمسألة الاستقلال^(٢٤) ،

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في اعتبارها ضرورة